



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

# القانون الدولي وغزو أوكرانيا

انطوني داوركن

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الإقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الإلتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، الإدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)

## القانون الدولي وغزو أوكرانيا

### انطوني داوركن\*

لا يختلف المتابعون في أنَّ الدول التي أدانت تصرفات روسيا لا تحاول حماية أوكرانيا ومواطنيها فحسب، بل تدافع أيضاً عن مبدأ يقرر أنَّ العلاقات بين الدول يجب أن تحكمها المبادئ القانونية.

وقد غادر سفير روسيا لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، مجلس الأمن الدولي قبل خطاب سفير أوكرانيا سيرجي كيسليتسيا، يوم الاثنين، ٣١ يناير ٢٠٢٢، وتنازعت الولايات المتحدة وروسيا في مجلس الأمن الدولي بشأن أوكرانيا، حيث وصفت واشنطن تصرفات موسكو بأنها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، بينما سخر مبعوث الكرملين من اجتماع يوم الاثنين ووصفه بأنه «حيلة» علاقات عامة.

الغزو الروسي لأوكرانيا هو عمل عدواني واضح وانتهاك صريح للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر «استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة». وفي خطابه الذي أعلن فيه الهجوم على أوكرانيا، قام الرئيس فلاديمير بوتين بمحاولات مختلفة لتبرير تصرفات روسيا. وأشار إلى ما وصفه بانتهاكات الغرب للقانون الدولي في كوسوفو والعراق وليبيا. لكنها - بغض النظر عن الاختلافات بين هذه القضايا - لا تعطي أية شرعية لتحركات روسيا.

وبالإشارة مباشرة إلى ميثاق الأمم المتحدة، جادل بوتين أيضاً بأن الغزو كان عملاً للدفاع عن النفس وهو مصمم لحماية كل من روسيا والجيوب الانفصالية في دونباس من هجوم أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي. وهذه ادعاءات باطلة حيث لم تطلق أوكرانيا ولا حلف الناتو ولم يكونا على وشك إطلاق أيّ هجوم من هذا القبيل. وبما أنَّ هذه الجيوب ليست دولاً مستقلة (على الرغم من حقيقة أن روسيا اعترفت بهم على هذا النحو)، فلا يمكنها مطالبة دولة أخرى بالدفاع عنها. وفي كل الأحوال، في الفترة التي سبقت الغزو، كانت القوة الموجهة إلى الخارج من الجيوب أكبر بكثير مما كانت موجهة ضدها.

وقد يواجه الجنود الروس اتهاماتٍ إذا تعمدوا استهداف المدنيين، أو استخدام القوة غير

\* زميل أول للسياسات في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. يقود عمل المنظمة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة.

المناسبة في مهاجمة أهداف عسكرية، أو إعدام السجناء بمحاكمة موجزة.

إنَّ حظر الاستخدام غير المبرر للقوة هو حجر الزاوية في القانون الدولي الحديث. ومع ذلك، فهذا لا يعني بالضرورة أنَّ هناك أيَّ محكمة يمكنها إصدار حكم بشأن انتهاك روسيا. حيث لا يمكن لمحكمة العدل الدولية، التي تتعامل مع النزاعات بين الدول، أن تتدخل إلا في الحالات التي تتفق فيها الدول المعنية على وجوب أن يكون لها دور. وقد رفعت أوكرانيا بالفعل قضية ضد روسيا بسبب هجماتها منذ عام ٢٠١٤، لكنها استطاعت القيام بذلك فقط لخرق الاتفاقيات المتعلقة بتمويل الإرهاب والتمييز العنصري وليس بسبب انتهاك ميثاق الأمم المتحدة.

العدوان هو أيضاً جريمة تترتب عليها مسؤولية فردية، فقد حوكم المتهمون بتهمة العدوان في محاكمات نورمبرج وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية، وتم تعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت في عام ١٩٩٨ لمحكمة الأفراد على انتهاكات القانون الجنائي الدولي، في عام ٢٠١٠ لفرض ولايتها القضائية على العدوان. وتُعرَّف الجريمة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بأنها التخطيط أو التحضير أو الشروع أو التنفيذ من قبل قائد سياسي أو عسكري كبير لعمل عدواني ينتهك بوضوح ميثاق الأمم المتحدة.

وقد قبلت أوكرانيا اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من أنها ليست عضواً رسمياً في المحكمة. ومع ذلك، هناك مشكلة: في هذه الحالة، وهي أن التعديلات التي تتضمن جريمة العدوان وضعت قيوداً على وصول المحكمة لا تنطبق على الجرائم الدولية الأخرى، وأحد هذه القيود هو أن المحكمة الجنائية الدولية لا يمكنها نظر قضايا العدوان إلا عندما تكون الدولة المهاجمة والدولة الضحية كليهما أعضاء في المحكمة. ولم تنضم روسيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقبلت أوكرانيا الاختصاص القضائي الخاص لكنها لم تصدق على النظام الأساسي للمحكمة. وبناءً على ذلك، لا يحتاج بوتين وكبار المسؤولين إلى الخوف من المقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية على هذه الجريمة.

ومع ذلك، تسمح بعض البلدان بالمقاضاة على جريمة العدوان في قوانينها الوطنية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. في حين أن بوتين وكبار المسؤولين الروس قد يتمتعون بالحصانة من مثل هذه الملاحقة القضائية طالما ظلوا في مناصبهم، إلا أنهم قد يواجهون الملاحقة القضائية إذا قاموا بزيارة بلدان معينة بعد ترك السلطة.

وفي الوقت نفسه، قد يواجه القادة العسكريون والجنود الروس المحاكمة عن جرائم الحرب التي

يرتكبونها خلال الغزو. وفي حالة جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية، تتمتع المحكمة الجنائية الدولية، بالولاية القضائية إذا وقع الفعل المعني على أراضي دولة قبلت هذه الولاية القضائية، حتى عندما يرتكبها مواطن في دولة لم تنضم إلى المحكمة. وتدرس المحكمة الجنائية الدولية بالفعل الجرائم المحتملة في أوكرانيا منذ عام ٢٠١٣، بما في ذلك تلك الجرائم التي ارتكبتها القوات الروسية. ويمكن للجنود الروس أن يواجهوا تهماً إذا استهدفوا المدنيين عمداً، وإذا استخدموا القوة غير المناسبة في مهاجمة الأهداف العسكرية، أو إعدام السجناء المحلّين. وقد يكون هذا مصدر قلقٍ حقيقي بالنظر إلى سجل القوات الروسية في سوريا، حيث وثقت منظمة المراقبة التنظيمية-Air Wars 4621 حوادث قتلت فيها الهجمات الروسية مدنيين. وبعد بدء الغزو الروسي لأوكرانيا بوقت قصير، صرح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بأنه سيراقب الوضع عن كثب، وأشار إلى أن الأمر بالجرائم أو التحريض على الجرائم يجعل الأفراد عرضة للمحاكمة. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتوثيق وحفظ الأدلة على أية جرائم ترتكبها القوات أثناء الأعمال العدائية.

وربما انتهكت روسيا وبوتين القانون الدولي دون مواجهة إجراءات قانونية على الفور، لكن هذا لا يعني أنّ القانون الدولي غير ذي صلة. وإن الدول التي أدانت تصرفات روسيا واتخذت إجراءات لفرض عقوبات عليها لا تحاول حماية أوكرانيا ومواطنيها فحسب، بل الدفاع أيضاً عن المبدأ القائل بأن العلاقات بين الدول يجب أن تحكمها المبادئ القانونية بدلاً من مجرد ميزان القوى. ومبرر العقوبات هو أن الفرد أو الكيان المستهدف مسؤول عن خرق القانون الدولي. وتُظهر الإشارات التي أدلى بها العديد من القادة في بياناتهم بشأن الأزمة إلى أنّ للقانون الدولي، أهميته كنقطة مرجعية ومعيّار لتوجيه الردود على تصرفات روسيا.

المصدر:

[https://ecfr.eu/profile/anthony\\_dworkin/](https://ecfr.eu/profile/anthony_dworkin/)